

Distr.: Limited  
15 October 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢١ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات  
البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات  
البشرية (موئل الأمم المتحدة)

مصر\*: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية  
المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٦٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٩/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢١٠/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٣٥/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٢٦/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



**وإذ تشير أيضاً** إلى قرارها ٢٥٦/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المعنون "الخطة الحضرية الجديدة" الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها المؤتمر المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الواردة في مرفق القرار المذكور أعلاه،

**وإذ تؤكد من جديد** قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

**وإذ تؤكد من جديد كذلك** قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ تؤكد من جديد** اتفاق باريس<sup>(١)</sup>، وتشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذاً تاماً، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٢)</sup> على القيام في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت بعد، بإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبوله أو إقراره أو الانضمام إليه، حسب الحالة،

**وإذ تعيد تأكيد** التعهد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألا يتخلف أحد عن الركب، وتعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وتعيد الالتزام بأن يكون المسعى هو الوصول أولاً إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب،

**وإذ تعيد تأكيد الالتزام** بكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهدها حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بسبل منها كفالة إدماج أشد الناس تخلفاً عن الركب ومشاركتهم،

**وإذ تلاحظ** أن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٣)</sup> يمكن أن يسهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

(١) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

**وإذ تؤكد من جديد** دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معني بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

**وإذ تكرر التأكيد** على أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

**وإذ تكرر أيضاً تأكيد** تسليمها بأن مسؤوليات موئل الأمم المتحدة قد تغيرت، على مر السنوات، تغيراً ملموساً في نطاقها وتعقدها،

**وإذ تشير** إلى قرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ٨/٢٦ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧ المعنون "تعزيز التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها"<sup>(٤)</sup>،

**وإذ تشير أيضاً** إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام لتقييم فعالية موئل الأمم المتحدة وتعزيزها<sup>(٥)</sup>،

**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين عن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقع موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد وإلى الموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة لهذا الاجتماع،

**وإذ تؤكد من جديد** الالتزامات بشأن وسائل التنفيذ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

**وإذ تسلم** بالدور الرئيسي الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال سير العملية بأكملها، بما في ذلك تقرير السياسات والتخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة والرصد والتقييم، فضلاً عن تمويل الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب،

**وإذ تشدد مجدداً** على أن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي ووسائل تنفيذ فعالة بما في ذلك التمويل وبناء القدرات والشراكات ذات المنفعة المتبادلة واستحداثات تكنولوجيات سليمة بيئياً ونشرها وتوزيعها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، تشمل شروطاً ميسرة وتفضيلية، حسب الاتفاق المتبادل على ذلك،

**وإذ تؤكد من جديد** أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير أكثر اتساقاً وتركيزاً على النتائج من أجل زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية كما ونوعاً، مع الاعتراف بالحاجة إلى ضمان التمويل الكافي كما ونوعاً للأنشطة التنفيذية والمعارية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر كفاءة وفعالية،

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم ٨ (A/72/8)، المرفق.

(٥) A/71/1006.

**وإذ تسلم** بالحاجة إلى تعزيز ملكية الدول لموئل الأمم المتحدة وقيادتها له ورقابتها عليه وتنظر في نتائج وتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأه رئيس لجنة الممثلين الدائمين لموئل الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٢، بما في ذلك الشواغل التي أعربت عنها دول بشأن إجراءات الإبلاغ التي أوصى المجلس التنفيذي باتباعها خلال السنوات التي لا تجتمع فيها جمعية الموئل المقترحة،

**وإذ تؤكد** أن تركيز عمل موئل الأمم المتحدة، تمسحياً مع الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن يظل ضمن إطار التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل هدفه الشامل،

**وإذ تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)<sup>(٦)</sup>،

**وإذ تسلم** بأن المنتدى الحضري العالمي هو المحفل العالمي الأول للتعاور بين صانعي السياسات وقادة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والخبراء الممارسين في ميدان المستوطنات البشرية، وتعرب عن تقديرها لحكومة ماليزيا ومدينة كوالالمبور لاستضافة دورة المنتدى التاسعة في الفترة من ٧ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، التي كانت أول دورة تركز في موضوعها على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في الموئل الثالث،

## إدارة موئل الأمم المتحدة

### ١ - تقصر:

(أ) أن تعزز ما يتسم به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من طابع وهيكل حكوميين دوليين على النحو المنصوص عليه في نتائج وتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأه رئيس لجنة الممثلين الدائمين لموئل الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٢، وذلك دون المساس بالشواغل المتعلقة بإجراءات الإبلاغ؛

(ب) أن تنشئ هيكلًا حكومياً دولياً متعدد المستويات لموئل الأمم المتحدة يوفر التوجيه المعياري والسياساتي العام للموئل ويشرف على الجوانب التنفيذية من عمله؛ ويتألف هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة مما يلي: '١' جمعية موئل الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية؛ '٢' لجنة الممثلين الدائمين ذات العضوية العالمية؛ '٣' المجلس التنفيذي الذي يتألف من ٣٦ عضواً؛

(ج) أن تحل جمعية موئل الأمم المتحدة محل مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة؛

(د) أن تجتمع جمعية موئل الأمم المتحدة في نيروبي خلال فترة خمسة أيام، كل أربع سنوات، لتقديم التوجيه السياسي بشأن المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام

(٦) A/73/307.

والرقابة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، ستقوم جمعية موئل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أداء المهام الحالية لمجلس الإدارة، بجملة أمور من بينها ما يلي:

١' تحديد المسائل الرئيسية ومجالات التركيز في الأعمال المعيارية والسياساتية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة في إطار التنمية المستدامة؛

٢' استعراض الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالمستوطنات البشرية والتوسع الحضري؛

٣' النظر في القواعد والمعايير العالمية في مجال المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام؛

٤' اعتماد القرارات والإعلانات والتوصيات والقرارات الرسمية والتقارير والوثائق الأخرى المتعلقة بالرؤية الاستراتيجية والتوجيه السياسي وفقا للولاية المسندة إليها؛

٥' التوصية بوضع استراتيجيات من أجل التنفيذ المتسق للأبعاد المتصلة بالمستوطنات الحضرية والبشرية من خطة عام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، والخطط العالمية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة؛

٦' دراسة وإقرار الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة، التي سيقدمها المجلس التنفيذي؛

٧' استعراض تقرير الأمين العام الذي يقدم كل أربع سنوات عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛

٨' التداول بشأن نظامها الداخلي والنظام الداخلي لهيئاتها الفرعية وإقرارها؛

٩' إنشاء آليات أخرى، بحسب الاقتضاء، لتيسير أعمالها؛

(هـ) أن تقدم جمعية موئل الأمم المتحدة تقريراً كل أربع سنوات عن عملها، إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية؛

(و) أن تقوم جمعية موئل الأمم المتحدة، في دورتها الأولى، بإنشاء مجلس تنفيذي يتألف من ٣٦ عضواً تنتخبهم جمعية موئل الأمم المتحدة وفقاً للتمثيل الجغرافي العادل، باتباع الصيغة المعتمدة لمجلس الإدارة الحالي لموئل الأمم المتحدة<sup>(٧)</sup> والولاية الحالية على النحو المبين في استنتاجات وتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية، بهدف زيادة رقابة الدول على عمليات موئل الأمم المتحدة وتعزيز شفافية المنظمة ومساءلتها وكفاءتها وفعاليتها، فضلاً عن تعزيز كفاءة عملية صنع القرار، وبناء الثقة واجتذاب التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به؛

(ز) أن يقدم المجلس التنفيذي تقريراً إلى جمعية موئل الأمم المتحدة عندما لا يكون في حالة انعقاد، وأن يقدم المجلس التنفيذي تقريراً إلى لجنة الممثلين الدائمين، حسب الاقتضاء، وأن يقدم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الموضوعية عن المسائل التي تقع ضمن ولاية المجلس؛

(٧) تُوزَّع مقاعد المجلس التنفيذي على النحو التالي: ١٠ مقاعد للمجموعة الأفريقية، و ٨ مقاعد لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و ٤ مقاعد لمجموعة أوروبا الشرقية، و ٦ مقاعد لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨ مقاعد لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (نتائج وتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع لموئل الأمم المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠١٨).

- ٢ - **تشدد** على أن الدول التي ليست أعضاء في المجلس التنفيذي يمكنها المشاركة في المداولات بصفة مراقب في اجتماعات المجلس، عن طريق بعثاتها الدائمة في نيروبي أو غير ذلك؛
- ٣ - **تشدد أيضا** على أن ممثلي الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يمكنهم المشاركة في المداولات بصفة مراقب في اجتماعات المجلس؛
- ٤ - **تقرر** تعزيز دور لجنة الممثلين الدائمين من أجل الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لموئل الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، تقرر كذلك أن تنعقد لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي، ما لم يتفق على خلاف ذلك، مرتين في السنة على الأقل، عندما لا تكون الجمعية في حالة انعقاد، للنظر، حسب الاقتضاء، في تقرير المجلس التنفيذي؛
- ٥ - **تقرر أيضا** أن تقدم لجنة الممثلين الدائمين تقاريرها إلى جمعية موئل الأمم المتحدة وأن تنعقد في نيروبي، في مداولات مفتوحة، قبل انعقاد الجمعية من أجل الإعداد لدورة الجمعية واجتماع رفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة؛
- ٦ - **تقرر كذلك** أن تقوم جمعية موئل الأمم المتحدة، بهدف ضمان الاتساق في توجيهاتها السياسية عموما، بتحديد روابط واضحة وفعالة بين لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي؛

### ضمان التمويل الكافي وتحسين المعلومات اللازمة لرصد اتجاهات التمويل

- ٧ - **تقرر** أن تموّل الموارد المالية الإضافية المطلوبة، بما في ذلك لخدمة عمليات الإدارة الحكومية الدولية الجديدة لموئل الأمم المتحدة، من الميزانية العادية وبموافقة الجمعية العامة؛
- ٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا يتضمن مقترحا منقحا بشأن موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للإدارة الحكومية الدولية لموئل الأمم المتحدة، وفقا لجميع قواعد وأنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة، للموافقة عليه خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين؛
- ٩ - **تطلب** إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة أن يقدم إلى جمعية الموئل، في دورتها الأولى، مشروع خطة استراتيجية، لتوافق عليها الجمعية؛
- ١٠ - **تطلب** إلى جمعية موئل الأمم المتحدة أن تكفل قيام المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة بموافقة المجلس التنفيذي للموئل، في دورته الأولى، بمشروع برنامج عمل وميزانية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك خريطة تنظيمية، ليوافق عليها المجلس التنفيذي؛
- ١١ - **تدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية غير المخصصة المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستثماري للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات القادرة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تمويل مضمون على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل، وتطلب إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة التأكيد من أن

الإبلاغ عن التمويل يتسم بالشفافية ويسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل على الإنترنت يتضمن المعلومات المالية ذات الصلة؛

١٢ - **تبحث** جميع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية مخصصة للأنشطة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة للتأكد من أن هذه الموارد تتسق تماما مع الخطة الاستراتيجية للموئل وأنها تتوافق مع أولويات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المساهمات؛

### التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٣ - **تؤكد من جديد** أن الخطة الحضرية الجديدة، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامهن الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

١٤ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يمكن للمدن والمستوطنات البشرية أن تضطلع به في التنمية المستدامة، وتبحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم المشاركة المتزايدة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير قدرات الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية من أجل تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية؛

١٥ - **تسلم** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

١٦ - **تبحث** موئل الأمم المتحدة على مواصلة وضع طرائق ونهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ بهدف دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عند الحاجة، في التعامل مع التحديات والفرص الناشئة في المناطق الحضرية؛

١٧ - **تبحث أيضاً** موئل الأمم المتحدة على تعزيز نشر المعارف المتعلقة بالتوسع الحضري القائم على الأدلة وتطوير المستوطنات البشرية وزيادة الوعي العام بالتحديات والفرص البالغة الأهمية والمستجدة المتصلة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية؛

١٨ - **تبحث كذلك** موئل الأمم المتحدة على كفالة أن تكون أنشطته المعيارية والتنفيذية متوازنة، وأن يوجه عمله المعياري عمله التنفيذي وأن يكون مدججاً فيه، وأن تغذي الخبرات التي يتم جمعها في الميدان التنفيذي عمله المعياري؛

١٩ - **تشجع** موئل الأمم المتحدة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، باعتبارها شريكا أساسيا في التواصل مع

الدول الأعضاء، في تلك المناطق من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة والأبعاد المتصلة بالمستوطنات الحضرية والبشرية من خطة عام ٢٠٣٠؛

٢٠ - **تهييب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي أحد وأي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢١ - **تشجع** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام؛

#### الاستعراض والتنفيذ

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام إنشاء صندوق استثماري خاص لغرض مساعدة البلدان النامية في حضور دورات جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي، وتدعو الدول والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى تقديم مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستثماري؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار بعنوان ”متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“.